دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية المناطق الحدودية

– دراسة حالة معصرة الزيتون بلدية المراهنة– ولاية سوق أهراس

صيد تونس: طالبة دكتوراه
جامعة سوق أهراس

د. محرز نورالدين: أستاذ محاضر أ
جامعة سوق أهراس

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية المناطق الحدودية لأجل ذلك قمنا بدراسة مشروع معصرة الزيتون بلدية المراهنة– ولاية سوق أهراس، من خلال التعرف على أهم نشاطاته ومراحل نشأته وخطوات نجاحه وكيفية توفير الدعم المالي له؛ ثم تحديد مساهمته الاقتصادية والبيئية في عملية تنمية المناطق الحدودية.

ولقد توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج من أهمها مدى نجاح فكرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومدى تناسبها مع التمويل الصغير والمتوسط، تلاءم إستراتيجية المشروع لتوجهات وميول أفراد المجتمع، إثبتت الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب جدارتها في تقديم الدعم المالي والاستشاري للمشروع..الخ.

وفي الأخير تقترح هذه الدراسة ضورة تكثيف الجهودات اللازمة للتوجه نحو فكرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،إعطاء الأولوية للمشاريع التي تلائم ميول أفراد المجتمع، إستحداث نظام معلومات متطور لترقب كل مشروع..الخ.

الكلمات الدالة: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة– الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب– مشروع معصرة الزيتون توجهات المجتمع، تنمية المناطق الحدودية النائية.

This study aims at identifying the role of small and medium enterprises in the development of border areas. Therefore, we have studied the olive presses project, in Merahna, by identifying the most important activities and stages of its development, the steps of its success and how to provide its financial support in addition to its role in the development of border areas.

The study has reached a number of results, the most important of which is the success of the idea of small and medium enterprises in Algeria and its suitability with medium and microfinance. The project strategy is consistent with the trends and trends of the community. The National Agency for Youth Employment –ANSEJ- has proved its ability to provide financial and advisory support to the project. .etc.

Finally, this study suggests the need to intensify the efforts necessary to move towards the idea of small and medium enterprises, to give priority to projects that suit the tendencies of the community members, to develop a sophisticated information system for each project,

Keywords: Small and Medium Enterprises - border area sustainability society trendes- Olive Project.

مقدمة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من أهم المواضيع الجديرة بالاهتمام لما لها من أهمية بالغة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال توظيف الشباب والقضاء على البطالة و مساهمتها في الدخل الوطني.... الخ.

وذلك بالاستناد على وكالات وهيئات الدعم المالي لهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن هذه الأخيرة تعترضها عدة مشاكل تقف عائقا أمام تحقيق أهدافها؛ غير أنه من الممكن إيجاد عدة سبل للرقي بهذه المؤسسات.

ومن خلال ما تقدم ذكره يمكن طرح التساؤل التالي:

كيف تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية المناطق الحدودية في الجزائر؟

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة من خلال الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية المناطق الحدودية في الجزائر من خلال عدة مشاريع من شأنها المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومدى نجاحها من الناحية العملية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- كيفية توفير الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- مدى نجاح هذه المؤسسات ودورها في عملية التنمية الاقتصادية للمناطق الحدودية النائية؛
- التعرف على أهم العراقيل التي تقف عائقا أمام تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- محاولة اقتراح بعض الحلول من شأنها تخطي مشكلات هذه المؤسسات.

هيكل الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى محورين أساسين هما:

- **المحور الأول:** أساسيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- **المحور الثاني:** دراسة حالة مشروع .....
- **المحور الأول:** أساسيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر توجه جيد نحو خدمة أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومنها نحو تنمية المناطق الحدودية وسيتم التطرق من خلال هذا المحور إلى أساسيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومختلف آليات وهياكل توفير الدعم المالي لها.

أولا: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خصائصها ومعايير تحديد مفهومها:

يصعب ايجاد تعريف واضح ودقيق لمصطلح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لخصوصيتها المتمثلة أساسا في حجمها لأجل ذلك وضعت عدة معايير لتحديد هذا التعريف وهي كالآتي:

مفاهيم وفق المعايير الكمية:[i]

إن صغر أو كبر المؤسسة يتحدد بالاستناد إلى جملة من المعايير و المؤشرات الكمية والإحصائية المحددة للحجم، يسمح استعمالها بوضع حدود فاصلة بين مختلف أحجام المؤسسات، ويمكن تقسيم هذه المعايير إلى مجموعتي:

***المجموعة الأولى** : وتضم مؤشرات تقنية واقتصادية، نجد من ضمنها كل من:

- عدد العمال .حجم الإنتاج.
- التركيب العضوي لرأس المال.
- القيمة المضافة، المجموع السنوي للميزانية.

-حجم الطاقة المستعملة.

*المجموعة الثانية :وتتضمن المؤشرات النقدية:

-رأس المال المستثمر.

-رقم الأعمال.

غير أن مسالة الحصول على هذه المعايير تطرح في حد ذاتها بعض المشاكل، فهناك في البداية مسألة اختيار المناسب منها، ثم هناك الاختلاف الملاحظ في استعمالها من حيث المكان والزمن، وأيضا بين مختلف فروع النشاط الاقتصادي، وغالبا ما يتم تصنيف المؤسسات على أساس عدد عمالتها، بحجة أن حجم العمالة هو من المعلومات الأسهل حصرا من الناحية العددية، من جهة، والأيسر تحصيلا فيما يخص نشاط المؤسسات من جهة أخرى، كما انه معيار تعتمده جل الدراسات بإشراكه مع معيار رقم الأعمال والقيمة المضافة، وبالعودة إلى الجدول رقم (1-1)، الذي يعطينا كيفية استخدام المعايير الكمية في وضع الحدود التي تفصل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن المؤسسات الأخرى نجد أن المؤلف عمد إلى إدراج عينة تشمل بلدانا من مختلف مستويات النمو، حيث تعتمد كل منها معايير مختلفة.

الجدول (1-1) : المعايير الكمية في تحديد مفهوم المؤسسة.

مؤشر البلدان	المؤسسات الصغيرة		المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	
	عدد العمال	رأس المال	عدد العمال	رأس المال
الجزائر (*)	–	–	500	15 مليون دج
فنلندا	–	–	350	–
فرنسا	–	–	500	5 مليون ف ف
بريطانيا	200	–	500	–
السويد	50	–	–	–
الهند	–	–	–	750 ألف روبية
اليابان	–	–	30	50 مليون ين

المصدر: عقبة نصيرة :" **فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، فرع نقود و تمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2014-2015، ص 31-32.

أنه بالرغم من تعدّد المعايير الكمية، إلا أنه يمكن القول بأن معيار عدد المشتغلين يعتبر أكثرهم قبولاً على المستوى الدولي .وبصفة عامة، يتوقف المعيار المرجّح على طبيعة القطاع الذي ينتمي إليه نشاط المؤسسة وعلى الغرض من التحليل والدراسة ونوعية البرامج المقترحة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير الخدمات الداعمة، ويفضّل الاعتماد على المعايير المزدوجة والمركّبة إذا ما توافرت البيانات والمعلومات التي تمكّن من استخدامها وبما يتوافق وخصائص القطاع ونشاط المؤسسة التابعة له.

ب – المعايير النوعية[ii] :

لا يكشف الاعتماد على المعايير الكمية لوضع الحدود الفاصلة بين المؤسسات ص و م والمؤسسات الأخرى عن طبيعة تنظيم العمل أو علاقة المؤسسة بالمحيط أو درجة التخصص وعمق تقسيم العمل....، .لذا فإنّ تعريف المؤسسات ص و م لا يعتمد على المعايير الكمية فحسب، بل يتعيّن إضافة معايير نوعية أخرى تسمح بإبراز خصائص هذا النوع من المؤسسات، وكذا شرح طبيعتها و اختلافها مع باقي التنظيمات الأخرى.

❖ **تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**: يميز البنك الدولي عن طريق فروعه المؤسسة الدولية للتمويل، ما بين ثلاث أنواع من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وهي:[iii]

-**المؤسسة المصغرة**:وشروطها أن يكون عدد موظفيها أقل من 10،و إجمالي أصولها أقل من 100000 دولار أمريكي، ونفس الشرط السابق ينطبق على حجم المبيعات السنوية.

- **المؤسسة الصغيرة**:وهي التي تضم أقل من 50 موظف، وتبلغ أصولها أقل من 03 مليون دولار أمريكي وكذلك نفس الحال بالنسبة لحجم المبيعات السنوية.

–**المؤسسة المتوسطة:** ويبلغ عدد موظفيها أقل من 300 موظف، أما أصولها فهي أقل من 15 مليون دولار أمريكي ، ونفس الشيء ينطبق على حجم المبيعات السنوية.

❖ **خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

تَخْتَصُّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجملة من الخصائص تميزها أهمها[iv] :

– صغر حجم رأس المال المطلوب لانطلاق نشاط المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة مقارنة بالكبيرة، كون احتياجاتها من البنية التحتية بسيطة نظرا لصغر حجمها؛

– الجمع بين الإدارة والملكية : غالبا ما يكون مالك المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة هو مسيرها، كما يتسم هيكلها التنظيمي بالبساطة (قلة المستويات التنظيمية وميل الهيكل التنظيمي إلى الأفقي) ،حيث تخضع مختلف الأنشطة لإدارة صاحب المؤسسة، بالتالي نجد فيها مركزية في اتخاذ القرارات وقلة في تفويض السلطات، كما أن التنسيق والتوجيه فيها يكون بشكل مباشر بين أفراد المؤسسة، إذ يقل الاعتماد على التقارير واللوائح كلما صغر حجم المؤسسة إلى أن يصل للاتصال الشفهي المباشر بالنسبة للمؤسسات الصغيرة جدا؛

– قصر فترة الاسترداد :وهو قصر الفترة المطلوبة لاسترداد تكاليف الاستثمار، وهذا نتيجة لصغر حجم رأس المال المستثمر بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– مجال نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:تتواجد المؤسسات الكبيرة في أنشطة ذات كثافة رأسمالية كبيرة وذات طلب كبير على منتجاتها، حيث يتم إقامة استثمارات كبيرة ذات رأسمال ثابت ضخم من معدات وتجهيزات والطلب الكبير على منتجاتها يمكنها من تغطية تكاليفها عن طريق اقتصاديات السلم وكذا تحقيق أرباح كبيرة، كالمؤسسات النفطية مثلا.

أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي تختلف عن ذلك، فهي تتواجد في نوعين من الأنشطة:

–الأنشطة التابعة :وهي الأنشطة التي ترتبط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعلاقات مباشرة مع المؤسسات الكبيرة، بالتالي فإن حجم نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه الحالة يتوقف على حجم نشاط المؤسسات الكبيرة المرتبطة بها، كأن تعهد مؤسسة كبيرة بتصنيع بعض الأجزاء من منتجاتها إلى مؤسسة صغيرة.

– الأنشطة المستقلة :وهي الأنشطة التي لا ترتبط فيها المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة بعلاقات مباشرة أو غير مباشرة مع المؤسسة الكبيرة، بل تكون منافسة لها ويمكن أن تتغلب عليها في حال كان حجم السوق صغيرا أو سوق يتميز الطلب فيه بالتذبذب، فالسوق الصغير لا يحتاج إلا لكميات إنتاج صغيرة وهو ما لا تستطيع المؤسسة الكبيرة إنتاجه مع تحقيق عائد لأنها تعتمد على اقتصاديات السلم في إنتاجها، كما أن الطلب المتذبذب الناتج عن تغير أذواق المستهلكين مثلا يجعل المؤسسة الكبيرة تبتعد عنه كونها لا تملك المرونة الكافية في الإنتاج، والتي تمكنها من تغيير إنتاجها بتغير أذواق المستهلكين؛

–صعوبة الحصول على كفاءات متميزة؛ فأجور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا ظروف العمل بها هي في الغالب أقل جاذبية من تلك التي في مؤسسات كبيرة؛

–معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون محلية أو جهوية النشاط وتكون معروفة بشكل كبير في المنطقة التي تعمل بها، وغالبا ما ترتبط بخصائص محددة لتلك المنطقة .وهو ما يجعلها في علاقة وثيقة بالمجتمع المحلي، كما يجعل علاقتها شخصية مع مختلف عناصر بيئتها من عملاء وموردين وزبائن.

–إن صغر حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمنحها مرونة في:

–الدخول والخروج من السوق، إذ أن صغر حجم الأصول الثابتة للمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة وصغر حجم إنتاجها وبالتالي مخزونها، يتيح لها تحويل أصولها الثابتة إلى سيولة والخروج من النشاط أو تغييره بشكل أسهل مما هو عليه بالنسبة للمؤسسات الكبيرة، وبخسائر أقل عند اقتضاء الضرورة.

–التكيف مع مختلف المتغيرات البيئية التي قد تحدث؛ فالمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة بإمكانها أن تغير تركيبة القوى العاملة، سياسات الإنتاج والتسويق، التكنولوجيا المستخدمة بسهولة تامة وبأقل تكلفة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة.

– بساطة الهيكل التنظيمي؛ إذ تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقلة المستويات السلمية بالتالي

فهيكلها التنظيمي يميل أكثر ليكون أفقيا.

- تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشكل أساسي يواجهها حتى في الدول الصناعية وهو صعوبة الحصول على التمويل اللازم لنشاطها.
- ارتفاع الإنتاجية والإبداع مقارنة بالمؤسسات الكبيرة : إن تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووجود عدد كبير منها يؤدي إلى اشتداد المنافسة بينها وهو ما يجبرها على الرفع من إنتاجيتها والإبداع لديها في نفس الوقت. **ثانيا:آليات وهياكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

❖ **آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**ويتم دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال آليات نذكرها كالآتي:

-المشاتل وحاضنات الأعمال:[v]

✓ **مشاتل المؤسسات** :وهي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع صناع وتجاري تتكفل بحاملي المشاريع الراغبين في إنشاء مؤسسات، وتتولى استقبال واحتضان ومرافقة المؤسسات حديثة النشأة لمدة معينة .أنظر الجدول أدناه:

جدول رقم ():نشاط المشاتل في الجزائر

مشاتل المؤسسات	عدد المشاريع المحتضنة		مناصب الشغل المفترض استحداثها 2013
	السداسي الأول 2012	السداسي الأول 2013	
عنابة	8	9	28
وهران	8	15	32
غرداية	4	12	11
برج بوعريريج	7	10	237
المجموع	27	46	308

المصدر:

فوفق آخر إحصاء متاح يتعلق بالسداسي الأول ل 2013 ، لم تستطع مشاتل المؤسسات من احتضان سوى 46 مشروع عبر 04 مشاتل تمكنت من خلالها من إنشاء 308 منصب شغل .

✓ **مراكز التسهيل** :وهي عبارة عن مؤسسات عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ، تهدف إلى مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال وضع شباك يتكيف مع احتياجات منشئ المؤسسات والمقاولين، وتقليص آجال إنشاء المؤسسات .

جدول رقم (1-2): نشاط مراكز التسهيل في الجزائر السداسي الأول 2013.

مراكز التسهيل	المشاريع المستقبلة	المشاريع المرافقة	خطط العمل الموضوعة	المؤسسات المنشأة	مناصب الشغل المفترض استحداثها
تيبازة	368	90	61	17	57
وهران	325	325	13	204	964
أدرار	36	22	12	10	27
برج بوعريريج	232	191	21	21	380
اليزي	98	64	3	/	25
جيجل	277	239	2	2	31
تامنراست	37	17	/	2	7
النعامة	175	114	5	2	121
تندوف	163	39	15	12	33
الجلفة	313	10	/	/	/
سيدي بلعباس	21	21	21	21	74
بليدة	18	/	/	/	/
المجموع	2063	1132	153	291	1719

المصدر: يحي دريس:" **تشخيص معوقات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"،مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ،جامعة الوادي،العدد التاسع،المجلد الثالث،ص 236.

وعن حصيلة مراكز التسهيل في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يظهر الجدول أعلاه، ان الحصيلة تمثلت في إنشاء 291 مؤسسة بعد مرافقة لأكثر من 1.130 مشروع واستقبال أكثر من 2.060 زائر وحامل لفكرة مشروع وهى نتائج تبقى هزيمة بالنظر للاهتمام الذي تلقاه هذه المراكز و المصاريف التي تتحملها الدولة لتسيرها.

❖ **الهياكل المتعلقة بتوسيع دائرة الاستثمار**

وهي هياكل دورها توسيع دائرة الاستثمار في جميع القطاعات، وخاصة القطاع الصناعي، وتضم:

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ[vi]:

أنشأت هذه الوكالة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 296-96 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، وقد كانت في البداية موضوعة تحت إشراف رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف للتشغيل المتابعة العملية لنشاطها، تم تحولت لتصبح تابعة لوزارة التشغيل والتضامن الوطني، وهي هيئة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

وإن كان الهدف من إنشائها اجتماعي في إطار سياسة التشغيل ومكافحة البطالة، فأنها أيضا توكل بالمهام التالية:

-تدعيم وتقديم الاستشارة، ومرافقة الشباب ذوي المشاريع في تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.

- تبليغ الشباب ذوي المشاريع الذين استفادت مشاريعهم من قروض البنوك والمؤسسات المالية بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب والامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.

-القيام بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع.

-وضع تحت تصرف الشباب كافة المعلومات ذات الطابع الاقتصادي، والتقني، التشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطهم.

-إحداث بنك للمشاريع المقيدة اقتصاديا واجتماعيا.

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI :

شهدت الوكالة التي أنشأت في إطار الإصلاحات الأولى التي تم مباشرتها في الجزائر خلال التسعينيات والمكلفة بالاستثمار، تطورات تهدف للتكيف مع تغيرات الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد .تحولت لهذه المؤسسة الحكومية التي كانت تدعى في الأصل وكالة ترقية دعم ومتابعة الاستثمار من 1993 إلى 2000 ثم أصبحت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مهمة تسهيل وترقية واصطحاب الاستثمار.

لقد تجسد الانتقال من وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في عدة

تعديلات على مستوى الإطارات المؤسساتية والتنظيمية والمتمثلة في:

-إنشاء المجس الوطني للاستثمار، هيئة يترأسها رئيس الحكومة مكلفة باستراتجيات وأولويات التطوير.

-إنشاء هياكل جهوية للوكالة التي تساهم بالتشاور مع الفاعلين المحليين في التنمية الجهوية .تتمثل هذه المساهمة خاصة في توفير وسائل بشرية و مادية من أجل تسهيل وتبسيط عمل الاستثمار.

-إرساء لجنة طعن ما بين وزارية مكلفة باستقبال شكاوي المستثمرين والفصل فيها.

-توضيح أدوار مختلف المتدخلين في مدرج الاستثمار.

- مراجعة نظام التحفيز على الاستثمار.

-تخفيض آجال الرّد للمستثمرين من 60 يوما إلى 72 ساعة.

-إلغاء حد التمويل الذاتي المطلوب من أجل الحصول على المزايا، وتبسيط إجراءات الحصول عليها.

- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPM :

لقد أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 165/05 المؤرخ في2005/05/03 وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية وتقع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة

والمتوسطة، وتعتبر الوكالة أداة الدولة في تنفيذ السياسة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والموسطة، كما كلفت الوكالة بتنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات) سوف نتطرق له بالتفصيل في الفصل الثالث(،ويمكننا تلخيص مهام الوكالة في النقاط التالية:

-تنفيذ إستراتيجية القط اع في ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومتابعة حسن سيره.
-تعزيز الخبرات والاستشارة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
-متابعة وضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الإنشاء، والتوقف، وتغيير النشاط.
-إنجاز دراسات حول فروع النشاطات ومذكرات ظرفية دورية حول التوجهات العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
-تحصيل واستغلال ونشر المعلومة المحددة في ميدان نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر / ANGEM :[vii]

وفقا للمنشور رقم 10، لوزارة العمل والحماية الاجتماعية المؤرخ في1999/07/22 المتعلق بتطبيق الإجراءات الخاصة بالقرض المصغر تم تعريف القرض المصغر على أنه سلفة صغيرة الحجم وهو مخصص لاقتناء عتاد بسيط يتم تسديده على مرحلة قصيرة، ويمنح حسب كيفيات تتوافق مع الاحتياجات أو العوائق التي ترتبط بالنشاط والأشخاص المعنيين، حيث يتوجه القرض المصغر نحو ترقية الشغل الحر(الشغل الذاتي)والشغل المنجز بمقر السكن وكذا نحو الحرف الصغيرة والتقليدية المنتجة للسلع والخدمات، وبتعبير آخر يتوجه نحو النشاطات التجارية المنتجة ابتداء من النشاطات الموفرة للخدمة إلى المؤسسات المصغرة.

حيث يتم الموافقة على منح القرض المصغر من طرف البنوك فقط، مما يعني أنه تطبق عليه نفس المقاييس والشروط التي تتميز بها كل الالتزامات البنكية الاخرى، ولقد أوكلت مهام تسيير بجهاز القرض المصغر لوكالة التنمية الاجتماعية على مستوى السلطات العمومية، أما على المستوى المحلي، فتعتمد الوكالة على فروعها الجهوية وعلى شبكة مندوبي تشغيل الشباب .وما ميز جهاز القرض المصغر في نشأته سنة 1999 تدخل العديد من الأطراف والهيئات الحكومية والمتمثلة في وكالة التنمية الاجتماعية، مندوبي تشغيل الشباب، عمال مسرحون ومسجلون في الصندوق الوطني لضمان البطالة، الوكالة الوطنية للتشغيل، مديريات النشاط الاجتماعي، بالإضافة إلى صندوق الضمان من الأخطار الناجمة عن القرض المصغر والذي يتم تسييره من طرف الصندوق الوطني لضمان البطالة.

ثالثا:أهمية ودور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية :

نظرا للأهمية البالغة التي تحتلها هذه المؤسسات في اقتصاديات الدول فإن دورها يظهر بشكل جلي وواضح وأساسي ويمكن حصر هذا الدور في النقاط التالية :[viii]

– **تثمين قوة العمل** :من خلال استعمال تكنولوجيا قليلة رأس الدال، كثيفة العمل.

– **تعبئة الموارد المالية** :وذلك بجمع أموال مختلفة المصادر، إذ بإمكان هذه المؤسسات أن تنشأ من طرف العائلات والأسر وبالتالي تجميع تلك الأموال، أو كأن يقوم أحد الأشخاص أو العمال المهرة مع مجموعة من العاملين بتكوين وحدات إنتاجية بالاعتماد على مدخراتهم، وبالتالي تشكيل طاقات إضافية، تمكنهم من إبراز كفاءاتهم والمحافظة على استقلاليتهم المالية ووحدتهم.

– **رفع إنتاجية العامل** :وذلك من خلال تجسيد نظام رقابي فعال وباستمرار لضمان السير الحسن للعمل ،وكذلك السيطرة على سير العمل نظرا لصغر حجم هذه المؤسسات ؛

– **خلق الناتج الخام الداخلي** :يمكن أن نلمسه من خلال مساهمة القطاع الخاص بنسبة معينة من الإيرادات في الناتج الخام الداخلي ؛

-**ترقية التجارة الخارجية** :تقوم هذه المؤسسات كغيرها من المؤسسات بجميع عمليات التبادلات التجارية من تصدير واستيراد ؛

-توفير متطلبات السوق من السلع والخدمات، وتوفير مستلزمات المؤسسات الكبرى بالمواد الأولية(المقاولة الباطنية (.

- **حماية الطابع الصناعي المحلي من منافسة المنتج المحلي:** في ظل التطورات الراهنة ، وأمام انفتاح الأسواق العالمية وتحرير التجارة ورفع الرقابة الجمركية وإلغاء الرسوم الجمركية، أصبحت هناك منافسة خارجية للمنتجات والتي تؤثر على المنتجات المحلية، لذلك فإن هذه المؤسسات تعمل على حماية منتجاتها عن طريق مراقبة الجودة والتحكم في التكاليف ومزاولة خلق ميزة تنافسية لمواجهة تلك المنافسة، وبالتالي إذا استطاعت المواجهة فإنها بذلك تستطيع حماية المنتجات المحلية.

- **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات:** [ix]

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور كبير وفعال في تنمية صادرات اقتصاد أي بلد، ويرجع سبب ذلك إلى عدة عوامل جعلت منتجاتها وخدماتها تكتسب ميزة تنافسية، نذكر منها:

-منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة ما يظهر فيها فن ومهارات العمل اليدوي الذي يلقى قبولا ورواجا في الأسواق الخارجية.

-اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على فنون إنتاجية كثيفة العمل، مما يخفض من تكلفة الوحدة المنتجة، مما يجعلها تنافس منتجات المؤسسات الكبيرة.

-تمتعها بقدر كبير من المرونة في التحول من نشاط لأخر ومن خط إنتاج لأخر، ومن سوق لأخر لانخفاض إنتاجها نسبيا على المدى القصير.

وبالنظر إلى هيكل الصادرات الجزائرية نجد أن قطاع المحروقات يهيمن على أكثر من 95%، وبذلك تعتبر الصادرات خارج المحروقات ضعيفة للغاية و لم تتعدى في أحسن الحالات 800مليون دولار أمريكي، ونظرا للتقلبات التي تمس أسعار النفط وما ينجم عن ذلك من أثار سلبية على الاقتصاد الوطني فقد سعت السلطات الجزائرية لتنمية الصادرات خارج المحروقات برسم إستراتيجية شاملة تستهدف الوصول بالصادرات الوطنية خارج النفط في سنة 2000 إلى 02مليار دولار، من خلال تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا و المؤسسات الوطنية ككل، بما يجعلها قادرة على اقتحام الأسواق الدولية، غير أن ذلك لم يتحقق لحد الآن، حيث بقيت الصادرات خارج المحروقات دون المستويات المطلوبة . والجدول التالي يبين تطور حصيلة التصدير خارج المحروقات:

جدول رقم (1-3): حصيلة التصدير خارج المحروقات خلال الفترة 2004-2009.

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2004	2005	2006	2007	(S1) 2008
قيمة صادرات السلع والخدمات خارج المحروقات	781	907	1184	1312	1090

المصدر: محمد خثير و زبير محمد:" **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر**"، *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا – العدد السادس عشر*،ص 164.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن صادرات الجزائر خارج المحروقات في تطور مستمر، رغم أن هذا التطور لا يرتقي إلى المستوى المرغوب، حيث وصلت سنة 2007 إلى 1312 مليون دولار، والسداسي الأول من سنة 2008 إلى 1090 مليون دولار، مع الإشارة إلى أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساهم بصفة أساسية في عملية التصدير.

إذا كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تشهد لحد الساعة اتفاقا حول المعايير المستخدمة في تصنيفها، فان ثمة اتفاقا حول أهميتها في بناء نسيج اقتصادي قائم على القوة والتنوع في ذات الوقت، فضلا عن كونها تمثل المدرسة المناسبة لتخريج جيل جديد من رجال الأعمال بخبرات وإمكانات تؤهلهم لمواصلة مسيرة التقدم والازدهار والمساهمة في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، فضلا عن ذلك فهي تمثل أهم وسائل الإنعاش الاقتصادي لسهولة تكييفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على تحقيق تنمية شاملة من خلال قدرتها على توفير مناصب الشغل وخلق الثروة . فوفق تقديرات البنك الدولي لسنة 2002 فان هذه المؤسسات تشكل نحو % 80 من المؤسسات العالمية وتسهم بنسبة35% من الصناعات اليدوية .ففي الولايات المتحدة الأمريكية تمثل م.ص.ما % 90 من مجموع المؤسسات، وتوظف أكثر من نصف اليد العاملة، وتسهم بنحو % 56 من الناتج المحلي، وأن % 37 من هذه المؤسسات تقوم بالتصدير، أما بالنسبة لإيطاليا التي تعتبر الرائدة في هذا المجال فيوجد بها ما يفوق 2.8 مليون مؤسسة صغيرة استوعبت حوالي % 81 من قوة العمل الإيطالية، وساهمت ب% 58.8 من القيمة المضافة وهذا حسب تقديرات عام 2005، أما فيما يتعلق بتجربة الجزائر في هذا المجال فهي محدودة للغاية نتيجة التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة، إذ بلغ عددها حوالي

346493مؤسسة سنة 2009 يسيطر عليها القطاع الخاص، ينشط اغلبها في القطاعات غير المنتجة خاصة مجال النقل .وتساهم هذه المؤسسات بحوالي 86.67 % من القيمة المضافة في قطاع البناء وبحوالي 93.18 % في قطاع التجارة، و 16.2 % من إجمالي الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات وذلك حسب إحصائيات سنة 2008 ، إلا إن نسبة مساهمتها في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات لم تتجاوز نسبة 4% منذ سنة 2001إلى غاية 2009 ، كما وفرت خلال سنة 2009 حوالي 1415079 منصب شغل يستحوذ القطاع الخاص على حصة الأسد منها.

إضافة إلى مساهمتها في تنمية روح الابتكار والإبداع، التنويع الثقافي، تعبئة الموارد المحلية، تغذية الصناعات الكبيرة، المحافظة على استمرار المنافسة ومقاومة الاضطرابات.[x]

رابعا:إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[xi]:

يعد نقص التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم المشكلات التي تواجهها، بل الأكثر من هذا فهو مشكلتها الرئيسية وأساس مشكلا تها الأخرى، وتتفاقم هذه المشكلة في الدول النامية بما فيها العربية على وجه الخصوص، بسبب نقص المدخرات المالية المحلية والخاصة من جهة ومشكلة الضمانات التي تطلبها البنوك التقليدية من أصحاب هذه المؤسسات، وهذا ما سوف نبينه فيما يلي:

-**ضيق نطاق التمويل المتاح** :تعاني هذه المؤسسات في الدول النامية من فجوة تمويل متنامية، وهذا بسبب نقص المدخرات المحلية من جهة وتجاهل البنوك للإحتياجات التمويلية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-**التركيز على الضمانات:** تأتي الضمانات في مقدمة الأولويات الإئتمانية لمؤسسات التمويل عند منحها التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكون غالبيتها لا تملك ضمانات رسمية أو مستندات قانونية تكفي لتلبية قيمة التمويل الممنوح، أي ضآلة فرص الحصول على التمويل اللازم، الأمر الذي يدفع بالبنوك والمؤسسات المالية لإلزامها على التأمين على القروض من خلال مؤسسات التأمين مما يؤدي إلى زيادة أعباء القروض.

– **طول مدة الإجراءات** :تعاني هذه المؤسسات من إضاعة جزء مهم من وقتها للحصول على التمويل من خلال الإلتزام بالمعايير المحاسبية والإئتمانية والشخصية وهو ما قد يصعب توافرها فيها من الناحية العملية.

-**سعر الفائدة** :يعد سعر الفائدة من المعوقات الكبيرة لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهي مرتفعة بالقدر الذي يغطي التكاليف الثابتة لتقييم القروض والإشراف عليها، وهذا يتسبب في ارتفاع تكلفة التمويل بالمقارنة مع متوسط العائد على المال المستثمر من المشروع، مما يقود إلى الخسارة أو التوقف عن النشاط، كما أن هناك شريحة واسعة من أصحاب المؤسسات في الدول الإسلامية ترفض التعامل بالربا وهذا ما يزيد من تفاقم المشكلة خاصة في ظل تواضع حجم التمويل الإسلامي في الإقتصاد.

– **ضعف نظام الرقابة والمتابعة الميدانية:** مما يعني ترك المجال لصاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة لاستخدام التمويل في غير ما خصص له، وهو ما يمثل إهدار للتمويل، وإنذارا بعدم قدرته على سداده.

-ضعف خبرة أصحاب هذه المؤسسات في مجال إدارة الأعمال والتسويق وعدم سلامة الهيكل التمويلي لهذه المؤسسات، مما يجعل رأس المال المدفوع الظاهر في الميزانية ضئيلا تحسبا للمساءلة الضريبية، وبالتالي يصعب معه التمييز بين الذمة المالية للمؤسسة وتلك الخاصة بمالكها ويصعب المعاملات المصرفية.

المحور الثاني: دراسة حالة مؤسسة لمعصرة الزيتون

أولا: عموميات عن المشروع:[xii]

1- **طبيعة المشروع:**

يتمثل المشروع في إنشاء معصرة زيتون ذات قدرة انتاجية 06 قنطار في الساعة وذلك بسبب توفر كميات هامة من أشجار الزيتون في بلدية المراهنة لوحدها (120) هكتار مما يوفر حوالي 10000 لتر من الزيوت الموجهة للاستهلاك المحلي أو التصدير إلى الخارج ،يتواجد مشروع معصرة الزيتون ببلدية المراهنة ولاية سوق أهراس و يشمل الزبائن الأفراد وكذا المؤسسات المتخصصة في بيع الجملة لزيت الزيتون محليا او حتى في الخارج.

يتوقع توظيف 10 مناصب عمل دائمة وتحقيق رقم الأعمال مقدر ب 3480000.00دج.

- **أهم المعدات المستعملة في مشروع معصرة الزيتون:**

2- **نسبة تقدم المشروع وأجال الإنجاز:** سيتم تقديم الطلبية للمورد وذلك لحصوله على الصك البنكي الذي يمثل نسبة 10% من قيمة العتاد ليتم الاتفاق معه على تسليم العتاد خلال لا تتجاوز مدة 02شهر مع التزامه بعملية التركيب وكذا التجارب الأولية حتى يتمكن الشاب من الدخول في عملية الإنتاج خاصة وأن هذا الموعد يتزامن مع موعد جني ثمار الزيتون والتي تستمر لمدة 75يوم ابتداءا من 15 ديسمبر .

3- **المساعدات المتحصل عليها أو المأمولة:** تتمثل هذه المساعدات فيما يلي:

- الإعفاء الكلي من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) ثلاثة سنوات
- ثلاث سنوات إعفاء عن السداد قبل سداد القرض البنكي في خمسة سنوات ثم الوكالة في خمسة سنوات

4- **التأثير الإقتصادي والبيئي للمشروع:**

إن لهذا المشروع أثار ايجابية عبى الجانب الإقتصادي حيث سيتمكن من خلق 06 منصب عمل دائم و 04 منصب عمل مؤقت كما سيوفر طاقة عمل تقدر ب120 لتر في الساعة حيث يستخرج 20 لتر من كل قنطار مع العلم أنه يتعامل مع 06 قنطار كل ساعة ليوفر زيت الزيتون ذو نوعية علية وخال من المواد الكيماوية وبأسعار معقولة تتراوح بين 700و800 دج كما سيمكن هذا المشروع من توسيع المساحات الخاصة بأشجار الزيتون. ليس للمشروع اي تأثير سلبي على الجانب البيئي بل بالعكس فعامل التشجيع على التشجير للزيتون له فوائد بيئية لا تخفى على أحد.

5- تكلفة وتمويل المشروع:

جدول رقم ( ):يمثل التركيبة الاستثمارية لمشروع معصرة الزيتون.

العناصر	المبالغ
مصاريف إعدادية	50000.00
معدات الإنتاج	9184500.00
تأمينات	129165.90
رأس المال المتحرك	350000.00
المساهمة في ص ض الأخطار	144921.20
التكلفة الإجمالية	9858587.09

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مقابلة أجريت مع السيد طراد محمد يوم 2018/10/05 على الساعة 09:00.

جدول رقم ( ):يمثل تكلفة مشروع معصرة الزيتون .

تكلفة المشروع	9858588.00	% 100
مساهمة البنك	6901011.00	% 70
مساهمة الوكالة	2760405.00	% 28
المساهمة الشخصية	197171.70	% 02

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مقابلة أجريت مع السيد طراد محمد يوم 2018/10/05 على الساعة 09:00.

شكل بياني رقم (1): تكلفة المشروع.

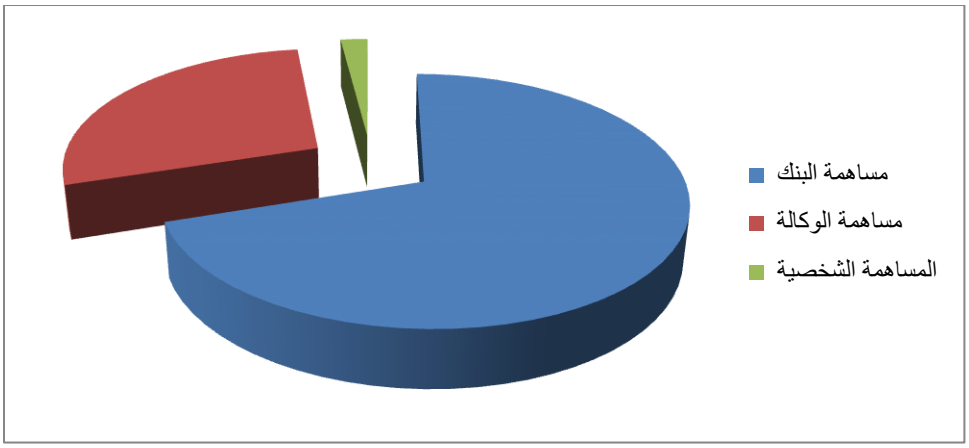

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EXCEL.

من خلال الشكل السابق يتضح أن المشروع قد تكلف ما قيمته 985888,00 دج حيث أن صاحب المشروع قد ساهم فقط بنسبة 2% من التكلفة الإجمالية للمشروع تليها مساهمة الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ANSEG بنسبة 28% أما النسبة المتبقية فقط تحملها البنك.

خاتمة:

يمكن استخلاص هذه اتلدراسة من خلال النتائج المتوصل إليها و كذا أهم الاقتراحات التي توصي بها هذه الدراسة وهي كالآتي:

نتائج الدراسة:

توصلت هذه الدراسة إلى جملة من الأهداف من بينها:

-مدى نجاح فكرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومدى تناسبها مع التمويل الصغير والمتوسط،

-تلاءم إستراتيجية المشروع لتوجهات وميول أفراد المجتمع،

- أثبتت الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب جدارتها في تقديم الدعم المالي والاستشاري للمشروع..الخ.

اقتراحات الدراسة:

تقترح هذه الدراسة ما يلي:

-ضرورة الاهتمام بفكرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير الدعم المالي لها؛

-خلق جو استثماري أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

-تشديد الرقابة على مختلف مراحل المشروع لتفادي كافة التلاعبات؛

-استغلال تكنولوجيا الإعلام والاتصال لتقريب وجهات النظر بين وكالات وهيئات الدعم المالي وبين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

المراجع المستعملة:

- أحلام منصور وآسيا بن عمر:" **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ووسائل دعمها**"، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول: إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر،الوادي،يومي 6-7 ديسمبر 2017.
- بعزيز سعيد، مخلوفي توفيق:" **تفعيل الصيرفة الاسلامية في الجزائر لتعزيز تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** "، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول: إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ،جامعة الشهيد حمة لخضر،الوادي،يومي 6-7 ديسمبر 2017،
- بن نعمان محمد :" **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية محلية متوازنة جغرافيا دراسة حالة ولاية بومرداس (الجزائر 2009-2011)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير عمومي،جامعة الجزائر3 ،2011-2012.
- حمزة العرابي، رحمي عبد الرحيم: "**الامتيازات الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**"،مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول: إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ،جامعة الشهيد حمة لخضر،الوادي،يومي 6-7 ديسمبر 2017.
- شراف عقون و فؤاد وشاش " **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر– ولاية برج بوعريريج نموذجا**"، مجلة الدراسات المالية و الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر،العدد 10 ، الجزء 02،2017.
- عقبة نصيرة :" **فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، فرع نقود و تمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2014-2015.
- غدير أحمد سليمة:" **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر –دراسة حالة الجنوب الشرقي (ورقلة – الوادي–غرداية)**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم فرع العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة،2016-2017.
- محمد خثير و زبير محمد:" **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر**"، *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا – العدد السادس عشر.*
- مطهري كمال:" **دراسة مقارنة بين البنوك الاسلامية و البنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة – دراسة حالة بنك البركة والبنك القرض الشعبي الجزائري –**"،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية،جامعة وهران،2011-2012.
- معيزة مسعود أمير:" **واقع التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة التمويل بالقروض البنكية للم ص م في سطيف**"، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 12 (3)،جوان 2017.

- يحي دريس:" **تشخيص معوقات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"،مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ،جامعة الوادي،العدد التاسع،المجلد الثالث.

[i] عقبة نصيرة :" **فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، فرع نقود و تمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2014-2015، ص 31-32.

[ii] حمزة العرابي، رحمي عبد الرحيم: "**الامتيازات الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**"،مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول: إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ،جامعة الشهيد حمة لخضر،الوادي،يومي 6-7 ديسمبر 2017، ص 6.

[iii] مطهري كمال:" **دراسة مقارنة بين البنوك الاسلامية و البنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة – دراسة حالة بنك البركة والبنك القرض الشعبي الجزائري –**"،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية،جامعة وهران،2011-2012،ص 49.

[iv] بن نعمان محمد :" **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية محلية متوازنة جغرافيا دراسة حالة ولاية بومرداس (الجزائر 2009-2011)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير عمومي،جامعة الجزائر3 ،2011-2012 ،ص 08-09.

[v] يحي دريس:" **تشخيص معوقات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"،مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ،جامعة الوادي،العدد التاسع،المجلد الثالث،ص 236.

[vi] غدير أحمد سليمة:" **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر –دراسة حالة الجنوب الشرقي (ورقلة – الوادي–غرداية)**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم فرع العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة،2016-2017،ص30.

[vii] معيزة مسعود أمير:" **واقع التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة التمويل بالقروض البنكية للم ص م في سطيف**"، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 12 (3)،جوان 2017،ص 23-24.

[viii] شراف عقون و فؤاد وشاش، " **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر– ولاية برج بوعريريج نموذجا**"، مجلة الذراسات المالية و الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر،العدد 10 ، الجزء 02،2017،ص 74.

[ix] محمد حثير و زبير محمد:" **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر**"، *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا – العدد السادس عشر*،ص 164.

[x] أحلام منصور و آسيا بن عمر:" **واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ووسائل دعمها**"، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول: إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ،جامعة الشهيد حمة لخضر،الوادي،يومي 6-7 ديسمبر 2017، ص 10.

[xi] بعزيز سعيد ، مخلوفي توفيق:" **تفعيل الصيرفة الاسلامية في الجزائر لتعزيز تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** "، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول: إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ،جامعة الشهيد حمة لخضر،الوادي،يومي 6-7 ديسمبر 2017، ص 06.

[xii] مقابلة أجريت مع السيد طراد محمد يوم 2018/10/08 على الساعة 14:00.